

مذكرة جلب

صادرة من محكمة الكورة

الاسم والشهرة : صالح التيلان الحمد عليك من المشيئة تابعة جرش .

تعين يوم الاحد الواقع ١٩٦٠/٨/٧ الساعة الثامنة صباحاً . موعداً لرؤية دعوى حراج التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة الكورة وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة الكورة

الاسم والشهرة : خليف محمد العود من المشيئة تابعة جرش .

تعين يوم الاحد الواقع ١٩٦٠/٨/٧ الساعة الثامنة صباحاً موعداً لرؤية دعوى حراج التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة الكورة وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

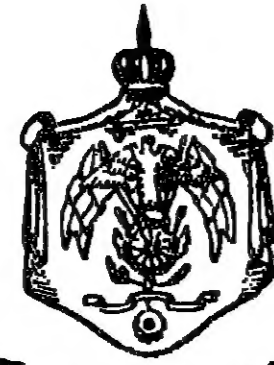
مذكرة جلب

صادرة من محكمة بداية جراه اربد

الاسم والشهرة : محمد قاسم أبو حسنا وسكان المرقع ومجهول الإقامة .

تعين يوم السبت الواقع ١٩٦٠/٨/٦ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى الاحتيال التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة اربد وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

هكذا من المأهول



الجمهورية الهاشمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٨ صفر سنة ١٣٨٠ هـ — الموافق ١ آب سنة ١٩٦٠ م العدد ١٥٠٢

الفهرس

صحيفة

٧٧٤

قانون موقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٠ « قانون محكمة بلدية الزرقاء »

٧٧٥

قانون موقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٠ « القانون المعدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية »

٧٧٦

نظام رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٠ « نظام لوازيم الخطط الحجازي الاردني »

٧٨٠

نظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٠ « النظام المعدل لنظام التقسيمات الادارية »

٧٨١

نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٠ « نظام الملح المعدل »

٧٨٢

نظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٠ « نظام انشاء المجاري والمصارف في طولكرم »

٧٨٣

نظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٠ « نظام بلدية الشوكة الجنوبية »

٧٩٦

قرارات باجراء تعديل في التعريفات الجمركية

٧٩٧

قرار اغفاء من الرسوم الجمركية

٧٩٨

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٦٠ « قرار الآثار »

٧٩٨

اعلان صادران بموجب المادة الثانية من قانون الجمارك والمكوس الموقت لسنة ١٩٥٩



نحمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولاه

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٧/٣ ،

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون محكمة بلدية الزرقاء الموقت

رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون محكمة بلدية الزرقاء لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تحدث في مدينة الزرقاء محكمة تدعى (محكمة بلدية الزرقاء) .

المادة ٣ - أ - تتألف هذه المحكمة من قاض منفرد ويعين لها قاض أو أكثر حسبما تقتضيه الحال ، بالطريقة التي يعين فيها القضاة النظاميون وتتخذ في المكان الذي يعد لها في مدينة الزرقاء .

ب- يعين كتبه هذه المحكمة بالطريقة التي يعين بها كتبه المحاكم النظامية ، أما المحضرون والمراسلون فيعينون بتنسيب وكيل وزارة العدلية وموافقة الوزير .

المادة ٤ - أ - تكون هذه المحكمة وموظفوها من ملاك وزارة العدلية وتعتبر في مصاف محاكم الصلح .

ب- تخضع هذه المحكمة لإشراف وزارة العدلية وفيما عدا ما نص عليه صراحة بخلاف ذلك في هذا القانون تسري عليها وعلى جهازها جميع القوانين سواء كانت أساسية أم أصولية والأنظمة والتعليمات التي تنطبق على محاكم الصلح وموظفي العدلية إطلاقاً .

ج - يجوز لوزير العدلية أن ينتدب من وقت لآخر قاضي محكمة بلدية الزرقاء ليقوم بوظيفة قاضي صلح أو مدعي عام أو أي قاضي صلح أو مدعي عام ليقوم بوظيفة قاضي محكمة بلدية الزرقاء .

المادة ٥ - أ - تلزم بلدية الزرقاء نفقات انشاء هذه المحكمة وصيانتها كما تقوم بدفع رواتب قضاتها وموظفيها من صندوقها الخاص .

ب- تلزم بلدية مدينة الزرقاء عائدات التقاعد والمنح والنفقات التي يستحقها موظفو هذه المحكمة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات التي تنطبق على القضاة النظاميين وعلى موظفي العدلية إطلاقاً .

المادة ٦ - ١ - يكون لمحكمة بلدية الزرقاء صلاحية النظر والبت في المخالفات التي ترتكب ضمن منطقة البلدية خلافاً لاحكام القوانين الآتية والأنظمة التابعة لها بما طرأ أو يطرأ عليها من تعديل أو تبديل :

أ - قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ .

ب- قانون مقاومة الملاريا لسنة ١٩٢٦ .

ج - قانون الحرف والصناعات لسنة ١٩٥٣ .

د - قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٥٤ .

هـ - قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٥٨ .

و - مخالفات أوامر التوقف عن البناء أو الامتناع عن القيام بالاعمال وفق الأوامر الصادرة بذلك بمقتضى احكام قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٥٥ .

ز - المخالفات المشار اليها في المواد (٢١) مكررة (٢٨ و ٢٩ و ٣٣ و ٣٥) من قانون الصحة لسنة ١٩٢٦ .

٢ - ويكون لها صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها محكمة بلدية الزرقاء فيما يتعلق بالمخالفات المبينة في هذه المادة.

٧ - تعتبر محكمة بلدية الزرقاء محكمة صلح من جميع الوجوه وتسير الاجراءات فيها بداية واستانفاً وفق الأصول المبينة بقانون محاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية .

٨ - تدفع الغرامات والرسوم التي تفرضها هذه المحكمة الى صندوق بلدية الزرقاء وعند عدم دفع الغرامة المحكوم بها يجري العمل وفق احكام قانون العقوبات فيما يتعلق بالغرامات التي يتعذر تحصيلها .

٩ - لا يؤثر هذا القانون في صلاحية المحاكم للنظر والبت في القضايا القائمة امامها بصورة صحيحة أما الاحكام التي تصدر في هذه القضايا والاحكام التي صدرت قبل ذلك ولم يتم تنفيذها فتودع لمحكمة بلدية الزرقاء للتنفيذ .

١٠ - رئيس الوزراء ووزير الداخلية والعدلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٠/٧/٤

أحمد بن طلال

وزير العدلية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
انور النشاشيبي	وصفي مبرزا	هزاع الجوالي

نحمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولاه

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٤/١٧ ،

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون موقت معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية

رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (القانون المعدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع القانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هكذا من المأهول

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

« إذا كانت الأموال الأموية مقررة بموجب قانون أو نظام فتؤدى في التاريخ المعين في القانون أو النظام الذي فرضت بموجب تلك الأموال وإن لم يبين تاريخ دفعها في القانون أو النظام الذي فرضت بموجبها أو كانت متحققة للخرانة المالية بموجب عقد أو خلاله فتؤدى وفقاً للتعليمات التي يصدرها وزير المالية » .

١٩٦٠/٧/١٧

أحمد بن طلال

وزير الداخلية	وزير المالية	رئيس الوزراء
وصفي مبرزا	هاشم الجبوري	هزاع المجالي

نعم السيد الرئيس الملك لله والحمد لله

بمقتضى المادة العاشرة من قانون الخط الحجازي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٢ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٧/٢ .

تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام لوازيم الخط الحجازي

رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٠

صادر بالاستناد إلى المادة العاشرة من قانون الخط الحجازي

رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام لوازيم الخط الحجازي الأردني لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يكون للألفاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

المادة ٣ - أ - اللوازيم :

المهمات والادوات والآلات والمواد والأشياء اللازمة لاشغال الخط الحجازي الأردني ومشاريعه .

ب - الوزير — وزير الدائرة المختصة .

ج - المدير — مدير الخط الحجازي الأردني أو من يقوم مقامه بمقتضى قوانين وأنظمة الخط المعمول بها .

د - مجلس الادارة — هو المجلس المعين بالاستناد إلى المادة الرابعة من قانون الخط الحجازي الأردني .

الفصل الاول

شراء اللوازيم

المادة ٤ - أ - يجوز لمدير الخط الحجازي الأردني شراء اللوازيم التي لا تزيد قيمتها على مائة دينار بمعرفة لجنة مؤلفة من ثلاثة موظفين ينتخبهم من موظفي دائرته تعرف بـ «لجنة المشتريات المحلية» شريطة توفر المخصصات في الموازنة .

وبمنع تقسيم كميات اللوازيم للأغراض المتشابهة إلى صفقات متعددة قيمة الواحدة منها مائة دينار .

ب - يجوز لمدير الخط الحجازي بموافقة الوزير وبمعرفة لجنة المشتريات المحلية شراء اللوازيم التي لا تزيد قيمتها على مائتي دينار .

ج - أما إذا زادت قيمة اللوازيم على المائتي دينار فيكون شراؤها عن طريق لجنة المعطاءات المركزية أو اللجان الفرعية التي تعينها لجنة المعطاءات المركزية .

د - في الحالات الاستثنائية المستعجلة يجوز للوزير بموافقة رئيس الوزراء شراء لوازيم تزيد قيمتها على المائتي دينار دون الرجوع إلى لجنة المعطاءات المركزية وكذلك تشتري اللوازيم دون عطاءات إذا كانت هذه اللوازيم لا تنتجها إلا شركة واحدة كلاسمنت مثلاً أو كانت قطع غيار للمهمات الآلية والكهربائية من نوع معين .

المادة ٥ - تشكل لجنة في الخط الحجازي الأردني تعرف بـ «لجنة المعطاءات المركزية للخط الحجازي» من المدير وعضوين يمينهما مجلس الادارة من اعضائه وبعين المدير أحد موظفي الخط الحجازي الأردني سكرتيراً لهذه اللجنة ، ولا يجوز له (السكرتير) الاشتراك في عضوية أية لجنة مشتريات .

المادة ٦ - على اللجنة أن تتخذ محضراً لجلساتها تدون فيه وقائع كل جلسة .

المادة ٧ - يجوز للجنة المعطاءات المركزية أن تعين لجناً فرعية حسبما ترى ذلك ضرورياً . تنيط بها الوظائف المتحولة إليها كلياً أو جزئياً وعلى هذه اللجان ان تقدم للجنة المعطاءات المركزية نسخة عن كل قرار تتخذه أو مقابلة تقدمها ويجب أن تؤلف هذه اللجان من موظفي الخط الحجازي الأردني .

المادة ٨ - على رؤساء الاقسام في مصلحة الخط الحجازي أن يعلموا الادارة باحتياجهم من اللوازيم قبل أن تتحقق الحاجة إليها بشهر واحد إذا أمكن وعلى المدير باعتباره رئيساً للجنة المعطاءات أن يطرح عطاء باللوازيم المطلوبة وأن يعلن عنه في الجرائد المحلية موضحاً فيه عدد وكميات اللوازيم المطلوبة وموعد تقديم العطاء وقيمة الكفالة المطلوبة وله ان ينشر هذا الاعلان في جريدة واحدة أو أكثر حسبما يرى ذلك ضرورياً .

المادة ٩ - يجوز للجنة المعطاءات أن تطلب بدون اعلان في الجرائد إلى شركات تجارية أو تجار معروفين عن تعهد فهم المقدرة ان يتقدموا للاشتراك في عطاء اللوازيم المطلوبة خلال مدة معينة في الحالات التالية :

أ - عند وجود ظروف خاصة تستدعي الاستعجال في شراء اللوازيم وفي هذه الحالة يجب على اللجنة ان تتخذ قراراً توضح فيه هذه الظروف .

ب - في جميع مشتريات المطبوعات .

المادة ١٠ - على سكرتير لجنة المعطاءات ان يحفظ المعطاءات المقدمة من المتعهدين في صندوق محكم ذي ثلاثة مفاتيح مختلفة يحتفظ كل عضو من اعضاء اللجنة بواحد منها .

هكذا من الأهل

المادة ١١ - عند انقضاء المدة الضرورية لتقديم المطاءات تفتح ظروف المطاءات بحضور اللجنة وتسجل من قبل السكرتير .

المادة ١٢ - تتحقق اللجنة في المطاءات وتفحص البيانات الواردة مع المطاءات من جهة أنواعها وكونها جيدة وحائزة الاوصاف المطلوبة أم لا ؟

المادة ١٣ - أ - لا ينظر في المطاءات الناقصة إلا في الاحوال التي تكون معالجة النقص الموجود فيها ممكنة دون أن يلحق من جراء ذلك اجحاف بالمناقضين الآخرين وعلى كل يجب تصحيحها قبل قبولها .

ب - لا تقبل المطاءات البرقية أو التي ترد متأخرة .

المادة ١٤ - أ - يقبل المطاء الأقل سعراً إذا كان السعر معقولاً وكانت اللجنة مقتنعة بأهلية مقدمه . وإذا لم يقبل المطاء الأقل سعراً أو رفض لعدم أهلية مقدمه فعلى اللجنة في كلتا الحالتين أن تدون الأسباب .

ب - عندما يقبل المطاء تختم البيانات المقدمة مع المطاء المقبول بحضور اللجنة وتحفظ لدى السكرتير ، اما البيانات الأخرى فتد إلى اصحابها على نفقتهم بناء على طلبهم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تعليق صورة القرار على اللوحة الخاصة .

ج - على سكرتير اللجنة ان يعلق على لوحة خاصة في مكان بارز من مكتب لجنة المطاءات نسخة عن قرار القبول خلال مدة ثلاثة ايام من تاريخ صدور القرار ويعتبر تعليق الصورة بيئة كافية على صدور القرار .

المادة ١٥ - يجب ان يكون لدى اللجنة ثلاثة عروض على الأقل عند تقرير قبول المطاء المناسب وفي حالة عدم توفر هذا العدد فعلى اللجنة ان تعيد طرح المطاء مرة ثانية مع مراعاة أحكام المادة (٨) .

المادة ١٦ - تقرر اللجنة قبول المطاء المناسب بعد طرحه للمرة الثانية بغض النظر عن عدد المطاءات المقدمة .

المادة ١٧ - في حالة عدم ورود عطاءات أو في حالة ما اذا كانت الاسعار المعروضة أعلى من الاسعار الراضية للجنة المطاءات المركزية أن تؤمن شراء اللوازم بالطرق التالية :

أ - تؤلف لجنة فرعية لشراء اللوازم عالياً أو من البلاد العربية المجاورة .

ب - أو تقوم بمخابرة الشركات المنتجة لذلك النوع من اللوازم وعلى ضوء النتائج التي تردها تقرر الشراء ويشترط في هذه الحالة ان تكون اللجنة قد حصلت على أسعار وشروط من ثلاث شركات على الأقل .

المادة ١٨ - يشترط لقبول المطاء ان يكون مرفقاً بكفالة تعين لجنة المطاءات قيمتها . تكون هذه الكفالة اما نقداً يسام لمحابسة الخط بموجب وصول أو كفالة مصرفية أو تحويلاً مصدفاً من البنك المسحوب عليه في المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة ١٩ - يجب ان تحفظ جميع الاوراق المتعلقة بكل عطاء ضمن اضبارة كيما يرجع إليها عند الحاجة .

المادة ٢٠ - عند تساوي المطاءات في الاسعار والشروط والادوات تجري اللجنة اقتراعاً عليها .

المادة ٢١ - عندما يقصر المتعهد الذي احيل إليه المطاء في تقديم اللوازم سواء بالنسبة للوصف والنوع والجودة أو بالنسبة لمدة التسليم فعلى رئيس القسم المختص ان يعلم لجنة المطاءات المركزية لتفصل في موضوع التقصير .

المادة ٢٢ - لا تنفذ جميع قرارات لجنة المطاءات المركزية وقرارات اللجان الفرعية المبنية عنهما ما لم يوافق عليها الوزير خلال مدة عشرة ايام من تاريخ صدور القرار وعلى اللجنة المركزية أو اللجنة الفرعية المتعلقة بها القرار ان تقدم قرارها إلى الوزير المختص خلال مدة خمسة ايام من تاريخ اصدارها القرار . وإذا لم يوافق الوزير على أي قرار خلال هذه المدة يعتبر باطلاً .

المادة ٢٣ - أ - للوزير حق الموافقة على بيع اللوازم الرائدة عن الحاجة أو غير الصالحة للاستعمال الى الجمهور بالزيادة الملتية أو بواسطة عطاءات عندما يكون البيع بأي من الصورتين المذكورتين مستطاعاً عن طريق لجنة المطاءات المركزية أو لجنة فرعية يعينها الوزير من موظفي الخط الحجازي .

ب - للوزير حق بيع اللوازم الى المصالح الحكومية الأخرى بناء على طلبها بسعر الكلفة مضافاً إليها علاوة قدرها (١٥ ٪) من التكاليف الفعلية لقاء نفقات الدائرة ، اما اذا كانت اللوازم المباعة قديمة أو غير صالحة فيقرر نعمتها الوزير المختص .

الفصل الثاني

شطب اللوازم

المادة ٢٤ - أ - يحق للوزير شطب أية خسارة تقع في اللوازم اذا كانت قيمتها الاصلية لا تتجاوز الخمسين ديناراً شريطة ان لا يكون هنالك اهلاك أو اختلاس وفيما عدا ذلك لا تشطب اية خسارة الا بموافقة رئيس الوزراء .

ب - يحق للوزير شطب اللوازم التي اصبحت غير صالحة بسبب الاستعمال اذا لم تزيد قيمتها الاصلية على ٢٠٠ دينار ، وإذا زادت القيمة على ذلك تشطب بتسبب الوزير وموافقة رئيس الوزراء .

ج - يحق للوزير بناء على تسبب المدير تحصيل النسبة التي يراها مناسبة من اثمان اللوازم التي يتسبب احد موظفي الخط الحجازي في اهلاكها أو قدها نتيجة الاهمال اذا كانت قيمتها لا تتجاوز الخمسين ديناراً وإذا زادت القيمة على ذلك فتحصل النسبة التي ينسبها الوزير ويوافق عليها رئيس الوزراء على ان تحسب القيمة في جميع الاحوال على اساس القيمة الفعلية عند التلف أو الضياع .

الفصل الثالث

استلام اللوازم وصرفها

المادة ٢٥ - يجب الاحتفاظ بسجلات اللوازم تدون فيها كافة الادخلات والاعراجات بموجب مستندات وان يبين الرصيد عند كل ادخال أو اخراج .

المادة ٢٦ - يوضح مع كل صنف من المواد الموجودة في المستودع بطاقات تحتوي على الموجود من ذلك الصنف ويدون فيها ما يجري ادخاله أو اخراجه من اللوازم حالاً على ان يوقع الموظف المسؤول حذاء كل نفقة .

المادة ٢٧ - توجه طلبات صرف اللوازم الى رئيس قسم المستودعات وتكون هذه الطلبات موقعة من رئيس القسم المختص او من يقوم مقامه .

المادة ٢٨ - كل موظف عهد اليه بحفظ اللوازم التي تخص الخط الحجازي الاردني يكون مسؤولاً شخصياً عن المحافظة عليها ويجب ربطه بكفالة مالية معتبرة مصدقة من لدن الكاتب العدل .

المادة ٢٩ - للمدير ان ينتدب الموظفين اللازمين للإشراف على عملية الاستلام والتسليم والإشراف على تنفيذ شروط القرارات والاتفاقيات المبرمة بين اللجان المعنية بهذا النظام والمتعدين للتبث من صحة انطباق اللوازم المسلمة على النماذج والشروط والادوات المعنية في العقود والاتفاقيات .

المادة ٣٠ - لمدير الخط الحجازي الاردني ان ينتدب من يختاره من موظفي دائرته للقيام بتفتيش مستودعات اللوازم التابعة للخط الحجازي الاردني وعليهم ان يقدموا تقريراً بنتيجة التفتيش .

المادة ٣١ - على مأمور المستودع ان يقدم بلا ابطاء تقريراً الى المدير حال اكتشافه أي فقدان أو تلف أو ضرر باللوازم وأي تبين بين موجود السجل وموجود المستودعات .

هكذا من المأمور

197-V/8

وزير الأشغال العامة وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية وزير العدلية والمواصلات
يعقوب معمر عاكف الفايز أنور النشاشيبي

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام التسييمات الادارية لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع نظام التسييمات الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وتعديله بالنظام رقم ٣ لسنة ١٩٥٨ كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير الاقتصاد الوطني والانشاء والتعمير	قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
خاوصي الحيري	محمد الامين الشنيطي	هزاع المجالي
وزير الداخلية والدفاع	وزير الصحة	وزير الخارجية
وصفي ميرزا	جميل التوتونجي	موسى ناصي
وزير الأشغال العامة	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية	وزير العدلية والمواصلات
(. . .)	(. . .)	انور الشاشي

بمقتضى المادة السابعة من قانون الماح رقم ١٦ لسنة ١٩٥٠ ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٧/١٩٦٠ ،
نأمر بوضع النظام الآتي :

رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٠

1970/V/12

رئيس الوزراء	قاضي القضاة ووزير الترية والتعليم	وزير الاقتصاد الوطني والانشاء والتمير
هزاع الحجلي	محمد الامين الشنيطي	خاوصي اغيري
وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الداخلية والدفاع
مومني ناصر	جميل التوتونجي	وصفي ميرزا
وزير العدلية والمواصلات	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية	وزير الاشغال العامة
انور الشاشي	(...)	(...)

نظام إنشاء المصارف والمصارف في طولكرم

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٧/١٩٦٠ ،
أمر بوضع النظام الآتي :

نظام إنشاء المصارف والمصارف في طولكرم

رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٠

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام إنشاء المصارف والمصارف في طولكرم لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - أيقاء بالغاية المقصودة في هذا النظام :

تصرف لفظة (المجلس) الى مجلس بلدية طولكرم ، وتعني لفظة (المصرف) الموجود في بناية واحدة فقط والواقع في الفناء ذاته والمستعمل لتصريف مياه تلسك البناية الى حفرة مرحاض او ما شابهها من الحفر المعدة لاستيعاب مياه الصرف او الى مجرور تحول اليه مياه الصرف من بناءين او أكثر يشغلها اشخاص مختلفون .

وتصرف لفظة (المالك) الى المالك المسجل او المالك المعروف او الشخص الذي يتقاضى في الوقت المبحوث عنه بدل ايجار او ايراد البناء الذي استعملت هذه اللفظة بشأنه سواء لحسابه الخاص او بصفته وكيلًا عن شخص آخر او الشخص الذي يتقاضى بدل الايجار او الايراد على الوجه المذكور فيما لو كان البناء مؤجرًا .

وتشمل لفظة (مجرور) جميع المجاري والمصارف على اختلاف انواعها ما عدا المصارف التي تنطبق عليها لفظة (مصرف) المرة فيما تقدم .

المادة ٣ - يحظر على أي شخص ان يشيء مجرورًا او مصرفًا ضمن منطقة بلدية طولكرم الا اذا كان مفوضًا بذلك بتصريح او امر صادر من المجلس او من معتمده المفوض منه وفقاً للشروط المدرجة في ذلك التصريح او الامر .

المادة ٤ - اذا تبين للمجلس ان منطقة من المناطق الواقعة ضمن حدود بلدية طولكرم لا تتصرف منها المياه بواسطة مجاري بصورة وافية وكافية يجوز له ان يتخذ قرارا بإنشاء مشروع مجاري في تلك المنطقة يساهم في نفقاته مالكو الابنية الكائنة فيها .

المادة ٥ - يترتب على جميع مالكي الابنية الواقعة في تلك المنطقة المشمولة في المشروع ان يدفعوا الى المجلس ستين في المائة من جميع تكاليف المشروع بالنسبة لمساحة بناية كـل منهم بما في ذلك النفقات الاضافية التي يتحملها المجلس بتعيين الموظفين الفنيين والكتابة والمراقبين ونفقات اعداد المشروع .

المادة ٦ - يجوز للمجلس ان يكلف باشعار كتابي مالكا اية بناية واقعة ضمن المنطقة المشمولة بمشروع المجاري ان يودع في صندوق البلدية في غضون اسبوع من تاريخ ذلك الاشعار المبلغ المكلف في المساهمة فيه وفقاً للقوائم التي ينظمها المجلس البلدي واذا تخلف المالك عن الدفع خلال تلك المدة يصبح المبلغ مستحقاً للبلدية ويحصل كما تحصل عائدات البلدية .

المادة ٧ - على مالكي الابنية المحدثه بعد اتمام المشروع ان يساهم كل منهم بمبلغ خمسة دنانير رسم اشتراك في المشروع .

المادة ٨ - كل من خالف احكام هذا النظام يعاقب لدى ادائه بفرامة اقصاها عشرة دنانير .

١٩٦٠/٧/١٤

أحمد بن بسال

رئيس الوزراء هزاع الهادي	قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم محمد الامين الشنيطي	وزير الاقتصاد الوطني والانشاء والتعمير خلوصي الحيري
وزير الخارجية موسى ناصر	وزير المالية هاشم الجيوسي	وزير الصحة جميل التوتونجي
وزير الداخلية والدفاع وصفي ميرزا	وزير الاشغال العامة يعقوب معمر	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية عاكف الفايز
وزير المدلية والمواصلات انور الشاشي		

نظام بلدية الشونة الجنوبية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٧/١٩٦٠ ،
أمر بوضع النظام الآتي :

نظام بلدية الشونة الجنوبية

رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٠

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية الشونة الجنوبية لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

الشوارع والطرق

المادة ٢ - يعتبر المجلس البلدي مسؤولاً عن فتح الشوارع والطرق وصيانتها ضمن منطقة البلدية .

المادة ٣ - أ - يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الطريق لأول مرة مكلفين بدفع نفقات تبيد وتزفيت الطرق المتاخمة لاملاكهم بغض النظر عن عرض الطريق وتقسيم هذه النفقات بين اصحاب الاملاك الكائنة على جانب الطريق المراد تبيدها وتزفيتا بنسبة واجهة طول الاملاك المائدة اليها والملاصقة لتلك الطريق.

ب - يحق للمجلس البلدي أن يعين نسبة اشتراك اصحاب الاملاك في النفقات إلى الحد الذي يراه مناسباً .

المادة ٤ - تدفع إلى صندوق البلدية كافة النفقات التي يقررها مجلس البلدية وتحصل من اصحاب الاملاك بمقتضى هذا الفصل من النظام ويحق للمجلس البلدي أن يستوفي سلفاً من اصحاب الاملاك نسبة لا تزيد عن ٢٥٪ من النفقات المقررة وتقسيم الباقي بعد اتمام التبيد على قسطين أو أكثر شريطة أن يتم دفعها خلال مدة لا تزيد عن سنتين حسبما يقرره المجلس البلدي . كما يحق للمجلس البلدي اعفاء الملاكين من دفع نفقات تبيد وتزفيت الطرق أو وضع رسوم رمزية عليهم إذا رأى ذلك مناسباً .

المادة ٥ - تحصل نفقات التبيد والتزفيت التي تحقق على المكلفين بها بمقتضى هذا الفصل بنفس الطريقة التي تحصل بها رسوم وضرائب البلدية .

المادة ٦ - إذا لم يقيم المجلس البلدي خلال خمسة أشهر بأعمال التبيد والتزفيت للطريق المقرر تبيدها وتزفيتا يترتب عليه إعادة ما قد حصله من هذا القبيل إلى اصحاب العلاقة .

المادة ٧ - كل شخص :

١ - أ - بنى أو أنشأ أو أقام حائطاً أو سياجاً أو عموداً أو أي عائق آخر في شارع أو في أي قسم منه أو :

ب - عطل أو عاق أي مجرى أو مصرف أو قناة واقعة في شارع عام أو :

ج - وضع صندوقاً أو طرداً أو بضاعة أو أية مواد أخرى في أي شارع أو تسبب في وضعها فيه بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف أو عرقل أو عاق حركة السير زيادة عن الوقت اللازم لتحميل ذلك الصندوق أو البضائع أو المواد أو انزالها يعتبر أنه ارتكب مخالفة ويعاقب لدى ادانته بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير .

٢ - يجوز لرئيس البلدية أو من ينتدبه إزالة ذلك العائق واستيفاء جميع النفقات التي تصرف في ذلك السبل من الشخص الذي أقام أي عائق من الموانع .

٣ - ليس في هذه المادة ما يمنع مجلس البلدية أن يسمح كتابة بإقامة انشاءات مؤقتة للمدة التي يبينها في أي شارع إبان الأعياد والاحتفالات .

المادة ٨ - ١ - لا يجوز لأي شخص أن يضع أية مادة من مواد البناء في شارع أو أن يحفر حفرة أو اخدوداً به إلا بعد الحصول على تصريح خطي بذلك من المجلس البلدي ، ويجب أن يتضمن ذلك التصريح الشروط الواجب اتباعها في وضع تلك المواد وحفر تلك الحفرة أو الاخدود مع بيان المساحة المراد اشغالها ومدة العمل بالتصريح .

٢ - إذا صدر مثل هذا التصريح لشخص ما وجب على ذلك الشخص أن يقيم سياجاً واقياً حول المواد أو الحفرة أو الاخدود على نفقته الخاصة إلى أن ترفع تلك المواد من الشارع أو تملأ الحفرة أو الاخدود أو يؤمن الناس من خطر السقوط بوضعه حول ما ذكر نوراً كافياً خلال الليل بصورة يرضى بها المجلس البلدي ويجوز للمجلس البلدي أن يسحب التصريح إذا اقتنع أن هنالك أسباباً استثنائية توجب ذلك .

٣ - كل من وضع أية مواد أو حفر حفرة أو اخدوداً بدون أن يحصل على تصريح بذلك أو تخلف عن إقامة سياج أو عن وضع نور حول تلك الحفرة أو الاخدود أو تخلف عن إزالة تلك المواد أو طمر تلك الحفرة أو ذلك الاخدود أو تأمين الناس من خطر السقوط يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير وغرامة إضافية لا تتجاوز الدينار عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد مرور أربع وعشرين ساعة من تبليغه اخطاراً بذلك من قبل رئيس البلدية أو من ينوبه ويجوز لرئيس البلدية أو من ينوبه بعد انتهاء مدة الأربع والعشرين ساعة المذكورة أن يسحب أو يطرأ أو يغير هذه الحفرة أو الاخدود وأن يرجع على الشخص المتخلف بجميع النفقات .

المادة ٩ - ١ - لمجلس البلدية إذا رأى أن أي بناء أو بئر أو حفرة أو أي مكان آخر يشكل خطراً على الجمهور لنقص في ترميمه أو صيانه أو تسيجه أو لأي سبب آخر أن يرسل اخطاراً كتابياً إلى مالكه يكلفه فيه بالقيام بتصليحه أو وقايته أو إقامة سياج حوله على وجه يمنع الخطر الناشئ عنه .

٢ - كل مالك تخلف دون سبب معقول عن العمل بما كلف به بالاعطال المشار إليه آنفاً يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير ويجوز لمجلس البلدية أن يقوم بتصليح المحل أو وقايته أو إقامة سياج حوله وأن يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي تحملها في هذا السبل من مالك البناء أو البئر أو الحفرة أو المكان الآخر .

المادة ١٠ - ١ - كل من عطل أو أزال أو شوه سطح الشارع أو الرصيف أو واجهة البناء أو الحلق به ضرراً بأية صورة .. أو أجرى تنقيراً يسطح الشارع أو الرصيف دون الحصول على رخصة كتابية من رئيس البلدية أو من ينوبه بذلك يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير .

٢ - يحق لرئيس البلدية أو من ينوبه إصدار رخصة كهنه لأي شخص مقيدة بالشروط التي يستوصيها مجلس البلدية .

٣ - يجوز لرئيس البلدية أن يصلح أو يزيل الضرر والتشويه المشار اليهما أو أن يرصف الشارع وأن يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي تحملها البلدية في هذا السبل من الشخص المتخلف بعد مرور أربع وعشرين ساعة على تبليغه اخطاراً خطياً للقيام بالأعمال المطلوبة .

المادة ١١ - إذا لحق بشارع من الشوارع العامة أو بأي قسم منه ضرر طارئ أو غير مقصود بسبب حفريات أجريت في أرض متاخمة لذلك الشارع ، يجوز لرئيس البلدية أو من ينوبه بذلك أن يبلغ مالك الأرض التي أجريت فيها الحفريات والشخص الذي قام بها اخطاراً يكلفه فيه بإصلاح الضرر .

المادة ١٢ - لا يجوز إقامة أي بناء جديد أو إحداث إضافة إلى بناء بصورة تعدى على شارع معين من عتط يعين عرض الشارع الملاصق لذلك البناء أو تلك الإضافة .

المادة ١٣ - للمجلس البلدي صلاحية إصدار الأوامر لتأمين القيام بكل ترميم أو تغيير في بناء قائم بصورة تضمن مائة جميع جدران البناء وأساساته وسقوفه ومدخله الخارجية وأقسامه ووسائط التهوية حسب الأصول والقرينات الصحية وإقامة جدران استنادية على جهة الشارع وإذا تمنع المالك عن إقامة هذه الجدران فللمجلس الحق باقائتها على نفقة صاحب الملك .

المادة ١٤ - عندما يهدم بناء أو قسم منه مواجه للشارع ورغب المالك إعادة انشاءه لا يعاد انشاء البناء إلا بمقتضى المخطط المعين فيه عرض الشارع الواقع فيه البناء وعلى المجلس البلدي أن يدفع لصاحب البناء تعويضاً عن أية خسارة أو ضرر قد تلحق به نتيجة إرجاع بنائه إلى الوراء أو تقديمه إلى الأمام وإذا كان المجلس البلدي هو الذي أمر بالهدم .

المادة ١٥ - للمجلس البلدي أن يمنع استعمال أي بناء غير صالح للسكن إلى أن يباد بنائه أو يرمم بصورة تجعله صالحاً للسكن .

هكذا من المأهول

المادة ١٦ - إذا اعتبر المجلس البلدي أن بناء في المنطقة البلدية في حالة خربة وخطرة على المارة أو على ساكني الأبنية المجاورة يترتب عليه أن يوعز بأن يقام فوراً حاجز حوله لوقاية المارة وأن يبلغ صاحب البناء خطراً إذا كان معروفاً أو مقيماً في المنطقة البلدية، أما إذا كان غير معروف أو غير مقيم في المنطقة البلدية يترتب على المجلس البلدي أن يبلغ الاخطار المذكور إلى الساكن في البناء بالنيابة عن صاحبه والأفيلق الاخطار على باب البناء أو على قسم ظاهر منه على أن يتضمن الاخطار أمراً لصاحب البناء أو الساكن فيه بأن يهدمه أو يمنع انبعاثه أو يرممه وإذا لم يباشر صاحب البناء أو الساكن فيه الترميم أو الهدم أو ما يلزم لمنع الانبعاث في غضون ثلاثة أيام من تاريخ تبليغه ذلك الاخطار أو من تاريخ تبليغه بالصورة الآتية الذكر ولم يقم بما يلزم من الأعمال المذكورة بالسرعة التي تقتضيها الحالة فيجوز للمجلس البلدي أن يقوم بالعمل اللازم فيه لجملة في حالة تنفق سلامة الجمهور وفي جميع الظروف المار ذكرها يلزم صاحب البناء بدفع جميع النفقات التي يكون المجلس البلدي قد أنفقها على تأمين البناء وإذا امتنع عن دفعها فتعتبر ديناً مستحقاً للبلدية وتحصل منه بالطريقة التي تحصل فيها رسوم وضرائب البلدية.

المادة ١٧ - كل من يحدث ضمن منطقة البلدية بناء جديداً ملاصقاً لشارع ما بصورة مباشرة أو غير مباشرة يجبر على إنشاء رصيف لذلك البناء على نفقته بحسب ما يطلبه المجلس البلدي وإذا قصر في إنشاء الرصيف المذكور في خلال المدة المعتبرة من قبل المجلس البلدي فيجوز للمجلس المذكور حينئذ أن يقوم بإنشاء الرصيف وتحصل منه نفقات إنشائه بالطريقة التي تحصل فيها رسوم وضرائب البلدية.

المادة ١٨ - لا يجوز لأي شخص أن يقوم بحفر جورة امتصاصية أو بئر أو كهف قديم أو حديث أو غير ذلك قبل الحصول على تصريح بذلك من المجلس البلدي.

المادة ١٩ - إذا خالف طالب الرخصة التعليمات الواردة في الفقرة السابقة أو قام بالعمل بدون ترخيص يعاقب بعد إداته بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير وغرامة إضافية لا تتجاوز الدينار عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد أن يبلغ الشخص المخالف إشعاراً خطياً بارتكابه المخالفة من قبل رئيس البلدية أو من يتدبه.

الفصل الثاني

الأبنية

المادة ٢٠ - لا يجوز أن يقام ضمن المنطقة البلدية أي بناء أو يمارس إنشاء أو يجري أي تغيير أو ترميم فيه بدون الحصول على تصريح بذلك من المجلس البلدي بالصورة المبينة فيما يلي وكل من يقيم أي بناء أو يعيد إنشاء أو يغير منه أو يرممه بدون الحصول على ذلك التصريح يعتبر أنه خالف أحكام هذا النظام على أنه :

أ - إذا كان تغيير البناء أو ترميمه ضرورياً لتأمين سلامته أو سلامة أي بناء آخر ملاصق أو كان التغيير أو الترميم ضرورياً لتأمين سلامة المارة ولم يكن في المستطاع الحصول على تصريح من المجلس البلدي قبل إجراء التغيير أو الترميم فيجوز إجراء هذا التغيير أو الترميم فوراً على أن يقسم بإعلام المجلس البلدي في غضون أربع وعشرين ساعة.

ب - لا تشمل كلمتا (التغيير أو الترميم) استبدال القرميد أو خشب السقف أو الطين أو تكميل الجدران أو ترميم أي بناء أو نفقته أو شرفة أو طراشة حائط أو دهن قطع خشبية أو حديدية في البناء أو في جداره أو تجديد أرضية البيت أو الخشب أو البلاط ضمن جدران البناء الخارجية أو ضمن شرفة ملحقة به.

المادة ٢١ - للمجلس البلدي قبل اعطاء التصريح المنصوص عليه في المادة السابقة أن يطلب إبراز المخططات والمقاطع وأن يطلب بيان أوصاف العمل المنوي القيام به.

المادة ٢٢ - للمجلس البلدي صلاحية إصدار الأوامر المتعلقة بما يلي في صدد أي بناء جديد أو إضافة لأي بناء قائم :

أ - المواد التي يجب استعمالها في إنشاء أي جدار خارجي أو أساس أو سقف أو مدخنة أو أي قسم خارجي في بناء ما أو أي قسم داخلي منه بقدر ما يتعلق ذلك بمثانة البناء.

ب - التدابير الواجب اتخاذها للمجاري والمصارف أو سقف البناء أو أية فحة أو مكان في أي بناء أو حوله أو متعلقاته.

ج - الأبار والمرحاض والبالوعات وأماكن وضع الرمد والمجاري في البناء أو متعلقاته.

د - التدابير الواجب اتخاذها لمنع الحريق في البناء.

هـ - المساحة التي تبرز فيها أية شرفة أو أي إنشاء آخر في البناء على الشارع الملاصق له والنهوض والوسائل الصحية بصورة عامة للبناء إذا كان يستعمل للسكن أو لاية أغراض أخرى انشأ ذلك البناء من أجلها.

المادة ٢٣ - يستوفي المجلس البلدي الرسوم المبينة أدناه عن التصاريح لدى إصداره الرخصة :

١ - رسم تسجيل طلب رخصة البناء	٢٥٠ فلس	رسم مقطوع
٢ - رسوم أبنية المؤسسات الدينية والخيرية	٥	لكل متر مربع من البناء
٣ - رسوم أبنية السكن والكراجات الخصوصية	١٠	" " " "
٤ - رسوم الأبنية التجارية ويشمل كل محل يستعمل للتجارة والعمل	١٥	" " " "
٥ - رسوم الأبنية الصناعية والمعامل والفنادق ودور السينما والمسارح وأماكن اللهو	٣٠	" " " "
٦ - رسوم الشرفات (البلكونات) ضمن ملك طالب الرخصة	١ دينار	" " " "
٧ - رسوم الشرفات (البلكونات) البارزة على الشارع العام	٢	" " " "
٨ - رسوم البروز في البناء على الشوارع والطرق	٣	" " " "
٩ - بناء الجدران على الحدود الخارجية (الأسوار)	١٠ فلس	" " " "
١٠ - رسوم حفر بئر ارتوازية	٢ دينار	" " " "
١١ - رسوم حفر جور امتصاصية أو آبار لحفظ الماء	٥٠٠ فلس	" " " "
١٢ - رسوم الكشف والتخطيط مهما تعددت الكشف	١ دينار	لكل كشف
١٣ - رسوم اشغال قسم من الارصفة	٥٪ من قيمة الرسوم المطلوبة	
١٤ - رسم تجديد رخصة البناء الجديد بعد انقضاء مدتها التي هي سنة من تاريخ صدورها	٢ دينارين	
١٥ - عن أي إنشاء آخر يتطلب اجراءه رخصة لم يذكر في الرسوم المبينة اعلاه	٥٠٠ فلس	

المادة ٢٤ - كل من يخالف أحكام هذا الفصل من النظام يعاقب بمقتضى المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

هكذا من الأهمل

رسوم دمغ ومعاينة الأوزان والمقاييس والمكاييل

فلس	دينار
٥٠٠	عن كل قبان عموماً كان أو خصوصياً رسم مقطوع .
٥٠	عن كل قطعة من القياس رسم دفع .
٢٥	عن كل قطعة من القياس رسم معاينة .
٥	عن كل قطعة من الاوزان رسم دفع .
٢٥	عن كل قطعة من الاوزان رسم معاينة .
٨٠	عن كل كيل للزيوت والمحروقات والحبوب رسم دفع .
٤٠	عن كل كيل للزيوت والمحروقات والحبوب رسم معاينة .

مراقبة المواد الغذائية

المادة ٢٧ - حينما يحدد مجلس البلدية سعر أية مادة غذائية يعلن عن الاسعار باعلانات تعرض في الاماكن التي يعينها .

المادة ٢٩ - يقتضي على بائع أية مادة غذائية حدد سعرها الأعلى مجلس البلدية أن يضع في كل مكان ظاهر من محله أو على بسطته قائمة بالاسعار يعين فيها بوضوح اسعار كل صنف من المواد الغذائية التي يبيعها حسبما يعينها وينشرها من وقت لآخر المجلس البلدي بمقتضى هذا النظام .

الفواكه والخضار وسلع السمانة والبقالة

المادة ٣٠ - يستوفي المجلس البلدي مباشرة أو بواسطة الملتزم الرسوم التالية من كل من يبيع بالجملة في الاسواق العامة ضمن المنطقة البلدية: المواد المذكورة أدناه :

	دينار	
عن القفة أو السلة التي لا يزيد وزنها على ٨ كيلوغرام .		٥
عن كل طرد المعروف (بالوكسة) .		١٠
عن كل شوال .		٣٠
عن كل سيارة محملة خضاراً أو فواكه وزنها ١٠ طن إذا بيعت بالجملة .	٢	
" "	١	
" "		٥٠٠
عن كل قطار من البطيخ أو القرنيط أو الملفوف أو البصل الناشف أو التمر إذا بيع بالقنطار .		٢٠٠
ب — الحبوب		
عن كل شوال حبوب مهما كان نوعها من الماية إلى ١٢٠ كيلو غرام .		٣٥
عن كل شوال حبوب اقل من مائة كيلو غرام .		٢٥
ج — المواد الغذائية		
عن كل صفيحة من زيت الزيتون أو الجنية أو الصل أو الدبس أو السن .		٥٠
عن كل صفيحة من زيت الزيتون أو المخلاتات .		٣٠
عن كل صفيحة من عصير البندورة أو الحليب أو اللبن .		٣٠
عن كل رطل جميد .		١٠
عن كل صندوق المعروف (بالوكسة) من ملح الطعام .		١٥
عن كل خمسين بيضة .		١٥
عن كل صندوق المعروف (بالوكسة) من المرطبات .		٥
د — الحطب والفحم والكلس		
عن كل شوال فحم حطب زنته مائة كيلو غرام .		٣٥
عن كل شوال فحم حطب زنته اقل من مائة كيلو غرام .		٢٥
عن كل حمل جمل من الحطب .		٢٥
عن كل حمل حمارة من الحطب .		٢٠
عن كل قطار من الكلس .		١٥٠

رسوم الدلالة

٢٠ فلساً عن كل دينار من الثمن المباع .

رسوم القبان

المادة ٣٢ - يستوفي المجلس البلدي مباشرة أو بواسطة المتلزم رسم قبان بما يباع في الاسواق العامة بالجملة من المواد التالية ضمن حدود منطقة البلدية :

فلس	
١٠	عن كل خمسة كيلو غرامات حتى العشرين كيلو غرام .
٣٠	عن كل ما يزيد وزنه عن عشرين كيلو غرام حتى المائة .
٤٠	عن ما يزيد وزنه عن عشرين كيلو غرام حتى المائة .

الفصل الثامن

رسوم باج الحيوانات

المادة ٣٣ - يستوفي المجلس البلدي مباشرة أو بواسطة الملتزم الرسوم التالية من المشتري على الحيوانات التي تباع ضمن منطقة البلدية :

فلس	
٤٠	عن كل رأس من الضأن أو الماعز .
٣٠	عن كل خروف أو جدي لا يتجاوز السنة من العمر .
١٠٠	عن كل رأس من البهائم أو صغارها .
١٢٠	عن كل رأس من صغار البقر والحيل والغال والأبل والجاموس .
٢٥٠	عن كل رأس كبير من البقر والحيل والغال والأبل والجاموس .
١٥	عن كل طير كبير مثل البط والوز والدبك الرومي .
١٠	عن كل طير صغير مثل الدجاج والحمام .
١٠	عن كل ارنب .

الفصل التاسع

رسوم الذبحة

المادة ٣٤ - يستوفي المجلس البلدي مباشرة أو بواسطة الملتزم الرسوم التالية من القاصدين عن الحيوانات التي تذبح ضمن منطقة البلدية :

فلس	
٦٠	عن كل رأس من الضأن أو الماعز .
٣٠	عن كل رأس حمل أو جدي لا يتجاوز الستة أشهر من العمر .
٤٠٠	عن كل رأس من البقر أو الجمال أو الجاموس .
٣٠٠	عن كل عجل أو قاعد أو صغار الجاموس .
١٠	عن كل طير مهما كان نوعه .

الفصل العاشر

رسوم الاسطبل

المادة ٣٥ - يستوفي المجلس البلدي رسم اسطبل عن كل حيوان ضال أو هائم يسلم لاسطبل البلدية لحفظه :

فلس	
٨٠	عن كل رأس من الحيل أو الجمال أو البقر كل ٢٤ ساعة أو أي جزء منها .
٦٠	عن كل رأس من الخيول أو الخراف أو الماعز كل ٢٤ ساعة أو أي جزء منها .

المادة ٣٦ - يقدر ثمن العلف الذي يقدم لهذه المواشي من قبل المجلس البلدي حسب الاسعار المناسبة ويحصل من صاحب الحيوان .

الفصل الحادي عشر

المتزهات

المادة ٣٧ - يحق للمجلس البلدي انشاء الحدائق العامة في أي مكان يقرره ضمن منطقة البلدية ويشرف عليها إما بواسطة موظفيه أو أي شخص آخر .

المادة ٣٨ - يحظر على أي شخص الدخول إلى حديقة عامة إلا في الاوقات التي يعينها المجلس البلدي كما يحظر عليه ان يلعب بالكرة في الحديقة أو ان يتسلق الشجر أو السياج أو الحاجز أو ان يصطحب معه كلباً أو حيواناً آخر .

الفصل الثاني عشر

المؤسسات الثقافية والرياضية

المادة ٣٩ - يجوز للمجلس البلدي انشاء المتاحف والمكاتب العامة والمدارس والنوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية والموسيقية ضمن منطقة البلدية ومراقبتها .

المادة ٤٠ - يجوز للمجلس البلدي تأليف اللجان وتعيين الاشخاص والتعاقد معهم حول ادارة ومراقبة المؤسسات المذكورة في المادة السابقة .

المادة ٤١ - يجوز للمجلس البلدي تأسيس صناديق خاصة للمؤسسات الثقافية والرياضية وجمع ورصد الاعانات اللازمة لها والاتفاق منها حسبما تقتضي الحاجة .

المادة ٤٢ - يجوز للمجلس البلدي بموجب قرار يتخذه ان يفرض رسوم دخول واشتراك في المؤسسات المشار اليها في المادة (٣٩) والاماكن التي تشغلها او تقوم بنشاطها فيها ورصد هذه الرسوم لغايات صيانتها وتوسيعها وادارتها .

الفصل الثالث عشر

المحلات العامة

المادة ٤٣ - يجوز للمجلس البلدي بموجب قرارات يتخذها من حين إلى آخر مراقبة المطاعم والمقاهي والنوادي والحانات والمراقص والملاعب ودور التمثيل ودور السينما والملاهي وتنظيمها وتحديد مواعيد فتحها واغلاقها وطرح واستيفاء رسوم على بيع تذاكرها وتحديد اسعار الدخول اليها واثمان الاكل والشرب فيها .

المادة ٤٤ - يصدر المجلس البلدي من حين إلى آخر القرارات التي يراها لازمة لتنفيذ المادة السابقة ويبلغها إلى المسؤولين عن المحلات المشار اليها من اجل التقيد بها حرصاً على الاخلاق والآداب العامة .

المادة ٤٥ - تعتبر كل مخالفة للقرارات التي يصدرها المجلس البلدي حسبما جاء في المادة السابقة مخالفة بلدية ويجوز للمجلس بالإضافة إلى طلب إيقاف العقوبة بالمخالف استصدار قرار من المحكمة باغلاق المحل الذي تمت فيه المخالفة للمدة التي تراها مناسبة .

هكذا من المأهول

المادة ٤٦ - تستوفي لمنفعة البلدية الرسوم التالية سنوياً عن الاماكن المذكورة ادناه :

فلس	دينار
٥٠٠	عن كل مقهى .
١٥	عن كل ملهى أو سينما .
١	عن كل ليلة من الليالي التي يقام فيها الرقص والنساء والتمثيل والالعاب البهلوانية داخل الملاهي والسينما وغيرها .

الفصل الرابع عشر

الآداب العامة

المادة ٤٧ - يتولى المجلس البلدي المحافظة على الاخلاق والآداب العامة ومنع الدعارة وكل من خالف قرارات المجلس بهذا الشأن يعتبر انه ارتكب مخالفة بلدية ويجوز للمجلس بالاضافة الى طلب إيقاف العقوبة على المخالف استصدار قرار من المحكمة باغلاق المكان الذي تمت فيه المخالفة للمدة التي تراها المحكمة مناسبة .

الفصل الخامس عشر

التسول

المادة ٤٨ - يجوز للمجلس البلدي انشاء الملاهي للجزرة وجمع التسولين ووضعهم فيها الى المدة وضمن الشروط التي يراها مناسبة .

المادة ٤٩ - يحظر على أي شخص أن يتسول ضمن منطقة البلدية أو أن يجلس في أي شارع عام ويطلب الصدقة أو أن يحمل أطفالاً أو يدفعهم للتسول في الشوارع العامة أو أن يعرض على الجمهور أية عاهة في جسمه طلباً للاستجداء .

المادة ٥٠ - يجوز للمجلس البلدي جمع ورصد التبرعات من أجل ملاهي الجزرة ومراقبة كل شخص أو جمعية أو هيئة تقوم بجمع التبرعات من الاماكن العامة عن طريق بيع الشارات أو غير ذلك من الوسائل .

الفصل السادس عشر

اليانصيب والتمار

المادة ٥١ - يتولى المجلس البلدي مراقبة باعة تذاكر اليانصيب للتأكد من أن باعها مرخصون وفقاً للقانون ولنظام جمع التبرعات للوجوه الخيرية رقم (١) لسنة ١٩٥٧ وكل من قام ضمن منطقة البلدية ببيع أو عرض تذاكر يانصيب بدون ترخيص من السلطة المختصة يعتبر انه قد ارتكب مخالفة لهذا الفصل من النظام .

المادة ٥٢ - يتولى المجلس البلدي مراقبة المخلات التي يجري فيها لعب القمار ومنعه .

الفصل السابع عشر

المقابر

المادة ٥٣ - ١ - يتولى المجلس البلدي انشاء المقابر والنظام ومراقبتها وتعيين مواقعها ومواضعها كما يتولى وضع الترتيبات لنقل الموتى ودفنهم وتنظيم الجنازات والمحافظة على حرمة المقابر .
٢ - لا يجوز دفن الموتى إلا في المقابر الميمنة من قبل المجلس البلدي .

الفصل الثامن عشر

الاعلانات واللوحات

المادة ٥٤ - يستوفي المجلس البلدي رسماً سنوياً عن كل لوحة أو اعلان أو كتابة أو علامة أو يافطة تعلق أو تكتب أو تنقش على أي مكان ظاهر للعيان ضمن منطقة البلدية الرسوم التالية :
٥٠٠ فلس عن كل متر مربع أو أي جزء منه .

الفصل التاسع عشر

البساطات والمظلات

المادة ٥٥ - تستوفي الرسوم التالية عن البساطات والمظلات التي يصرح المجلس البلدي باقامتها أمام المحوانيت والميادين والساحات والاماكن العمومية ضمن منطقة البلدية :
٥٠٠ فلس عن كل متر مربع أو أي جزء منه .

الفصل العشرون

أصحاب الحرف المتجولون

المادة ٥٦ - لا يجوز لأي شخص أن يتعاطى حرفة مسح الأحذية أو حفر الاختام أو التصوير أو بيع الصحف أو بيع السلع أو البضائع بالتجول والمناذرة ضمن منطقة البلدية إلا إذا كان حائزاً على رخصة تجيز له ذلك صادرة عن المجلس البلدي بمقتضى هذا النظام .

المادة ٥٧ - يجوز للمجلس البلدي أن يحدد عدد الرخص التي يصدرها بمقتضى هذا الفصل من النظام .

المادة ٥٨ - يجوز للمجلس البلدي أن يحصر عمل أي شخص يتعاطى أية حرفة من الحرف المذكورة في المادة (٥٦) من هذا النظام ويحمل رخصة بذلك في حي أو أحياء معينة وأن يعين الشروط التي يجوز لحامل الرخصة أن يتعاطى حرفته بمقتضاها في ذلك الحي أو تلك الأحياء .

المادة ٥٩ - يجوز للمجلس البلدي أو معتمده أن يوقف العمل بأية رخصة صادرة بمقتضى هذا الفصل من النظام أو أن يسردها اذا تخلف عن مراعاة أي شرط من الشروط المشار إليها في المادة ٥٨ من هذا النظام .

المادة ٦٠ - يستوفي المجلس البلدي رسوم الرخص الميمنة أدناه عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا النظام :

فلس	دينار
٥٠٠	عن رخصة مسح الأحذية
١	عن رخصة حفر الاختام
١	عن رخصة المصور المتجول
٥٠٠	عن رخصة بائع الصحف
٥٠٠	عن رخصة البائع المتجول
٥٠٠	عن رخصة مبيض الاواني البيتية

هكذا من الأهل

المادة ٦١ - يترتب على كل من يحمل رخصة بمقتضى هذا الفصل من النظام أن يحمل لوحة نمره معدنية مصنوعة حسب الشكل الذي يقرره مجلس البلدية في جميع الأوقات التي يتعامل فيها عمله وان يبرزها عند الطلب .

الفصل الحادي والعشرون

الدراجات الهوائية

المادة ٦٢ - يستوفي المجلس البلدي الرسوم التالية من اصحاب الدراجات الهوائية على ان يضع صاحب الدراجة لوحة على دراجته حسب النموذج الذي يقرره المجلس :
٥٠٠ فلس عن كل دراجة هوائية .

الفصل الثاني والعشرون

رسوم القابلات

المادة ٦٣ - على قابلة البلدية أو أية قابلة مرخصة ضمن منطقة البلدية ان تحضر كل ولادة تقع ضمن منطقة البلدية عندما تستدعي للقيام بالولادة وأن تبلغ الطبيب المسؤول وديوان البلدية عن كل حادث ولادة تحضره .
المادة ٦٤ - لا يجوز لقابلة البلدية أن تتقاضى بأية حالة اجراً لقاء ما قامت به من خدمات .
المادة ٦٥ - يستوفي لمنفعة البلدية رسم مقداره خمسمائة فلس عن كل حادث ولادة تحضره قابلة البلدية ويعتبر هذا الرسم ايراداً لصندوق البلدية .
المادة ٦٦ - يجوز للبلدية اعفاء من ثبت فقره من دفع رسوم الولادة المذكورة .

الفصل الثالث والعشرون

رسوم ترخيص الكلاب

المادة ٦٧ - لا يجوز لأي شخص أن يقتني كلباً داخل منطقة البلدية ما لم يكن مرخصاً وفي طوقة لوحة نمره معدنية صادرة من قبل البلدية .
المادة ٦٨ - تستوفي البلدية رسماً مقداره خمسمائة فلس عن كل رخصة تصدر بمقتضى هذا النظام و (٢٥٠) فلساً كتن للنمرة الصادرة بشأنه .
المادة ٦٩ - كل صاحب كلب يتخلف عن العمل بأحكام المادة (٦٧) من هذا النظام يعاقب بمقتضى أحكام المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ويحق للبلدية ائلاف الكلاب التي يملكها .

الفصل الرابع والعشرون

التصديق على المعاملات

المادة ٧٠ - يستوفي المجلس البلدي الرسوم التالية :

فلس	دينار
١ - من التصديق على نسخة مشروع تنظيم المدينة البيكلي أو المفصل . اعدت على نفقة الطالب سواء كان المشروع موافقاً عليه ام مودعاً في دائرة البلدية بمقتضى قانون تنظيم المدن المعمول به من حين إلى آخر في المملكة	١
٢ - عن إصدار أية شهادة أخرى أو تصديق أية وثيقة وختمها بخاتم البلدية	١
٣ - عن اعطاء أية صورة طبق الاصل عن رخصة أو اتصال	١٥٠

الفصل الخامس والعشرون

الدفاع المدني

المادة ٧١ - يتولى المجلس البلدي الاشراف على وسائل الدفاع المدني ضمن منطقة البلدية بالتعاون مع السلطات المختصة .
المادة ٧٢ - يجوز للمجلس البلدي انشاء الملاجئ التي يراها لازمة من اجل الوقاية من الغارات الجوية وذلك اما على نفقته الخاصة أو نيابة عن المالكين الذين يتخلفون عن انشاء الملاجئ .
المادة ٧٣ - يحق للمجلس استيفاء أية نفقات قد يتفقها على انشاء الملاجئ من المالك بعد اخطاره بضرورة انشائها وتخلفه عن ذلك .
المادة ٧٤ - يشرف المهندس البلدي على انشاء الملاجئ الخاصة والعامة ويعمل المالكون وفق تعليماته وتعليمات الجهات الرسمية المختصة .
المادة ٧٥ - كل من خالف أية تعليمات صادرة إليه من المجلس بضرورة انشاء ملجأ أو قام بالعمل خلافًا للتعليمات يكون عرضة للعقاب كما يكون مازماً بدفع النفقات التي يضطر المجلس البلدي لانتفاؤها نيابة عنه .

الفصل السادس والعشرون

المطافي ومنع الحرائق

المادة ٧٦ - يقوم المجلس البلدي بواسطة فرقة اطفائية يؤلفها باطفاء جميع الحرائق التي تنشب ضمن منطقة البلدية .
المادة ٧٧ - يستوفي المجلس البلدي الرسوم والنفقات التي يقررها من حين إلى آخر عن أي عمل يقوم به في اطفاء الحرائق .
المادة ٧٨ - يجوز للمجلس البلدي الأمر بنقل المضخات ومستودعات المحروقات من وإلى المناطق التي يراها مناسبة .
المادة ٧٩ - على كل صاحب حرفة تستوجب ايجاد مضخة اطفاء أن يحتفظ بمضخة اطفاء حسب النوع الذي يحدده المجلس البلدي .

الفصل السابع والعشرون

أحكام عامة

المادة ٨٠ - لا يجوز لأي شخص أن يضع بسطة أو طاولة أو كرسيًا في أي شارع أو على أي رصيف إلا إذا كان مصرحاً له خطياً بذلك من قبل المجلس البلدي .
المادة ٨١ - يجوز للمجلس البلدي الامتناع عن اصدار أية رخصة لأي شخص كما يحق له سحب أية رخصة بعد اصدارها للاسباب التي يراها داعية لذلك ولا تعاد أية رسوم كانت قد دفعت للبلدية بسبب سحب الرخصة من صدرت إليه .
المادة ٨٢ - يجوز للمجلس البلدي تلزيم أي سوق من اسواق البلدية والتعاقد مع الاشخاص والشركات على جباية أي رسم يحق للمجلس تحصيله بموجب هذا النظام ويعتبر دفع الرسوم للمتزيمين كأنه دفع للمجلس البلدي .
المادة ٨٣ - يقتضي على كل ملزم لاية رسوم بلدية أن يحمل اثناء ممارسته عمله شهادة تحمل خاتم البلدية وتوقيع رئيسها تشتمل بانه مفوض من قبل المجلس بتحصيل الرسوم التي تمهد بتحصيلها ويترتب على المتلزم ابراز شهادته هذه عند الطلب .
المادة ٨٤ - كل من اعتدى على أي نور كهربائي في أية عمارة أو شارع أو عطلة أو اطفاء أو ازال أية قطعة منه يعتبر مخالفاً لهذا النظام وتقدر الاضرار وتحصل منه .

هكذا من الأشغال

المادة ٨٥ - كل من ارتكب أية مخالفة لهذا النظام لم يكن لها فيه عقوبة خاصة يعاقب بغرامة لا تتجاوز الخمسة دنانير .

المادة ٨٦ - يلغى نظام بلدية الشوثة الجنوبية لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته أو أي نظام آخر إلى المدى الذي تكون فيه أحكامه مغايرة لأحكام هذا النظام ويشترط في ذلك أن كافة العقود والتعهدات والأعمال التي أجراها مجلس بلدية الشوثة وفقاً للصلاحيات المخولة إليه بمقتضى أي نظام ملغى تبقى نافذة المفعول خلال مدة العمل بتلك العقود أو التعهدات ويطبق عليها هذا النظام إلى الدرجة التي تستلزم ذلك .

١٩٦٠/٧/١٤

أمين بطلال

وزير الاقتصاد الوطني والأنشاء والتعمير قاضي القضاة ووزير الترية والتعليم رئيس الوزراء
خلوصي الطبري محمد الأمين الشنقيطي هزاع الجبالي

وزير الداخلية والدفاع وزير الصحة وزير المالية وزير الخارجية
وصفي مبرزا جميل التوتونجي هاشم الجبوسي موسى ناصر

وزير الأشغال العامة وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية وزير المدلية والمواصلات
يعقوب معمر عاكف الفايز انور التشاشيني

قرر مجلس الوزراء الموافقة على القرار الذي وضعه صاحب المذمة لي وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية - الجمارك المتضمن اجراء تعديل في التعريفات الجمركية :

قرار

١ - استناداً للصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٥٩ قررنا اجراء التعديل التالي في التعريفات الجمركية .

٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رقم البند	بيان الاصناف	الرسم الحالي	الرسم اللاحق
٧/١٥ د	زيت سلفور (جفت)		
١ -	المحتوي على ٥٠٪ أو أكثر من الحمض		
	الحر (١) والمعد صراحة لصناعة		
	الصابون	٢٥ ٪	معفى
٢ -	غبرج	٢٥ ٪	٢٥ ٪

(١) يطبق الاعفاء بموجب ادارة الجمارك وضمن الشروط والتحفظات التي تقررها .

وزير المالية - الجمارك وزير الاقتصاد الوطني
هاشم الجبوسي خلوصي الطبري

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٠/٧/٢٧ الموافقة على القرار التالي الذي وضعه صاحب المذمة لي وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية - الجمارك متعلقاً باجراء تعديل في التعريفات الجمركية :

قرار

١ - عملاً بالصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٥٩ قررنا اجراء التعديل التالي في التعريفات الجمركية .

٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وبعد مصادقة مجلس الوزراء المالي عليه .

رقم البند	بيان الاصناف	الرسم الحالي	الرسم اللاحق
٦/١٢	حشيشة الدينار ، زهرها ومادتها الراتنجية	١١ ٪	معفاة
	وزير المالية - الجمارك	وزير الاقتصاد الوطني	خلوصي الطبري
	هاشم الجبوسي		

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٠/٧/٢٧ الموافقة على القرار التالي الذي وضعه صاحب المذمة لي وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية متعلقاً بالاعفاء من الرسوم الجمركية :

قرار

عملاً بالصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة (١٠٤) من قانون الجمارك والمكوس الموقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩ قررنا اعفاء الموازل والاغلفة التي تستوردها رأساً شركة بطاريات بتراف أو ما يحول إليها عن طريق بوند عام أو خاص لاستعمالها في صناعة البطاريات السائلة في مصنعها على أن يكون هذا الاعفاء خاضعاً لتوصية وزارة الاقتصاد الوطني وموافقة وزارة المالية (الجمارك) وضمن الشروط والتحفظات التي تقررها . يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية وموافقة مجلس الوزراء المالي عليه .

وزير المالية وزير الاقتصاد الوطني
هاشم الجبوسي خلوصي الطبري

هكذا من المأهول

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٦٠

قرار آثار

صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (٣٤) من قانون الآثار
رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٣

- المادة ١ - يطلق على هذا القرار اسم (قرار الآثار رقم ٢ لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- المادة ٢ - على كل من يطلب التصريح للبحث عن الدفائن الذهبية في البلاد ان :
أ - يقدم الى مدير الآثار مخططا للموقع الذي يريد البحث فيه .
ب - يكشف مدير الآثار على نفقة الطالب عن الموقع حسب المخطط المقدم ويقدر المبلغ اللازم لعمال الحفر والتنقيب ومياومات الموظف المشرف على العمل .
ج - يدفع الطالب هذا المبلغ امانة لمحاسب دائرة الآثار لتأمين الصرف على التنقيب اللازم تحت اشراف دائرة الآثار .
- المادة ٣ - اذا وجد الذهب المزعوم يطبق قانون الآثار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٣ الذي يعطي صاحب الترخيص حصة عادلة من الذهب المكتشف .

١٩٦٠/٧/١٤

وزير التربية والتعليم / الآثار
محمد الامين الشنيطي

اعلان

الطرق الجمركية المعنية بموجب الفقرتين (د) و (ط) من المادة الثانية من قانون الجمارك

- استناداً للفقرتين (د) و (ط) من المادة الثانية من قانون الجمارك والمكوس المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩ يعلن لاطلاع الجميع اني قررت تعيين الطرق المبينة في ادناه لتتقل عليها البضائع الواردة الى المملكة او الصادرة منها :
- ١ - المملكة العربية السعودية :
- أ - العقبة - البريج - حقل وبالعكس .
ب - معان مع حاذاة السكة الحديدية - المدورة - تبوك وبالعكس .

- ج - عمان - سحاب - الموقر - العمري - قريات الملح ، وبالعكس .
د - الرمثا - المفرق - الجفيف - الجفور ، سكاكا وبالعكس .
هـ - الرمثا - المفرق - الازرق - العمري ، الاراضي السعودية وبالعكس .
٢ - سوريا :

- أ - بالسكة الحديدية : درعا ، المفرق عمان وبالعكس .
ب - بالسيارات : الرمثا ، المفرق ، الزرقاء ، عمان وبالعكس .
٢ - الكويت وقطر :

- أ - عمان - الزرقاء - المفرق ، الجفيف - الجفور - وبالعكس .
ب - الرمثا - المفرق - الجفاف - الجفور - الاراضي السعودية .
تلقى اعلانات الطرق المنشورة في الاعداد ١٤٨٤ و ١٤٨٨ و ١٤٩٧ من الجريدة الرسمية .

وكيل وزارة المالية - الجمارك
محمد هوده قرحان

اعلان

صادر بمقتضى الفقرتين (د) و (ط) من المادة الثانية من قانون الجمارك والمكوس المؤقت
رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩

- عملاً بالفقرتين د ، ط من المادة الثانية من قانون الجمارك والمكوس المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩ اعين فيما يلي الطرق التي يجب أن تسلكها سيارات الشحن المأذونة بالنقل بالترانزيت عبر المملكة الأردنية الهاشمية :
- ١ - البضائع الداخلة عن طريق جمرك الرمثا - ووجهتها المملكة العربية السعودية أو الكويت أو العراق أو قطر - لتخرج من مركز الجفور .
الطريق - طريق الاسفلت من الرمثا - المفرق - الجفيف - الجفور - بلد المقصد .
- ٢ - البضائع الداخلة عن طريق مركز الجفور من المملكة العربية السعودية أو الكويت أو العراق أو قطر ووجهتها سوريا أو لبنان - لتخرج من الرمثا .
الطريق - طريق الاسفلت من الجفور - الجفيف - المفرق - الرمثا - بلد المقصد .
- ٣ - البضائع الداخلة عن طريق مركز جمرك الرمثا ووجهتها المملكة العربية السعودية أو الكويت أو قطر عن غير طريق الجفور .
الطرق : ١ - الرمثا - المفرق - الازرق - العمري - بلد المقصد .
٢ - الرمثا - المفرق - الزرقاء - عمان - الجيزة - القطرانة - جروف الدراويش - معان - العقبة - البريج - بلد المقصد .

هكذا من الأهل